**تقرير كامكو إنفست حول مستجدات التضخم في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي يوليو - 2024**

***التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي لا يزال ثابتاً على الرغم من التوترات الجيوسياسية المستمرة***

***استمرت الضغوط التضخمية في الدول الخليجية في البقاء منخفضة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2024 بالنسبة لمعظم دول المنطقة، مدعومة بقوة الدولار الأمريكي وانخفاض أسعار الواردات واستمرار سياسات الدعم. وظل نمو مؤشر أسعار المستهلكين في الدول الخليجية منخفضا بالقرب من نسبة 3.0 في المائة على أساس سنوي على الرغم من استمرار عدم الاستقرار الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الكبرى والقوقاز نتيجة الحرب على غزة والصراع الروسي الأوكراني.***

***ومن بين الدول الخليجية الست، سجلت عمان أدنى متوسط نمو على أساس سنوي في التضخم خلال شهر مايو 2024 بنسبة 0.9 في المائة مقارنة بنمو 0.4 في المائة في أبريل 2024. وبالمقارنة، شهدت دبي أكبر زيادة في التضخم على صعيد الدول الخليجية خلال شهر مايو 2024 حيث سجلت نموًا بنسبة +3.8 في المائة على أساس سنوي خلال الشهر مقابل +3.9 في المائة في أبريل 2024. فيما سجلت الكويت نموًا في التضخم بنسبة 3.2 في المائة خلال شهر مايو 2024، بينما سجلت الدول الخليجية الثلاث المتبقية نموًا شهريًا أقل من 2.5 في المائة خلال الشهر (السعودية بنسبة 1.6 في المائة ، والبحرين بنسبة 2.5 في المائة ، وقطر بنسبة 0.9 في المائة). هذا وبلغت بيانات التضخم لشهر يونيو 2024 التي نشرتها المملكة العربية السعودية نسبة 1.5 في المائة على أساس سنوي.***

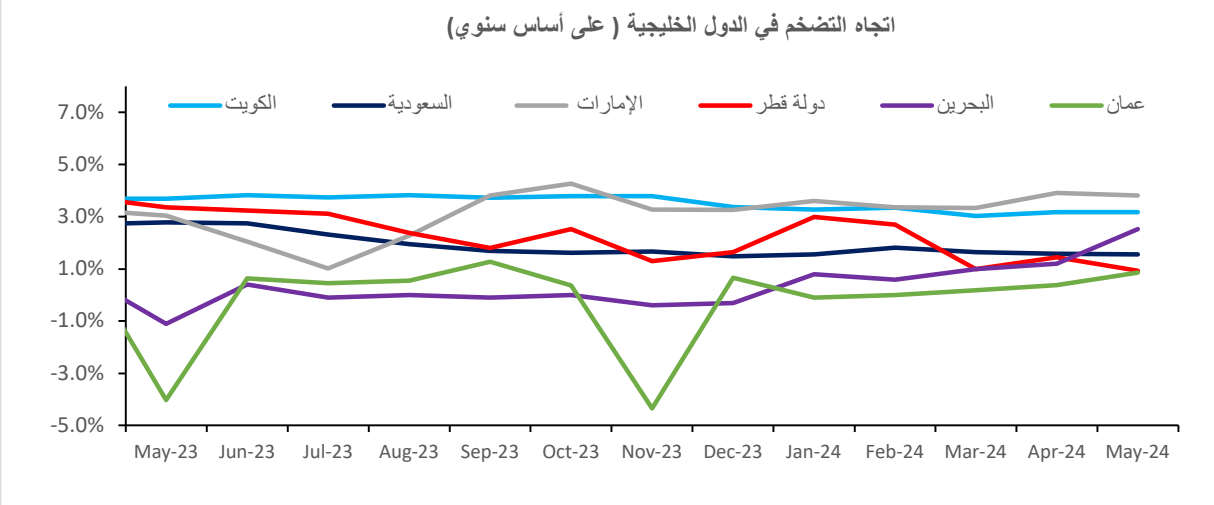


المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست وصندوق النقد الدولي

***وعلى المستوى العالمي، شهد التضخم انخفاضا أسرع من المتوقع في معظم المناطق. وفقًا لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم العالمي إلى 5.8 في المائة في العام 2024 من 6.8 في المائة في عام 2023. وسجل مؤشر أسعار المستهلكين لشهر يونيو 2024 في الولايات المتحدة زيادة على أساس سنوي بنسبة 3.0 في المائة وزيادة على أساس شهري بنسبة 0.1 في المائة. هذا وكان انخفاض معدل التضخم على أساس شهري في***

***الولايات المتحدة مدفوعًا بشكل أساسي بانخفاض أسعار البنزين وغيرها من المخصصات الأسرية الضرورية. في السياق، يسير معدل التضخم في الولايات المتحدة حاليًا في مسار هبوطي وانخفض من أعلى مستوياته منذ عام 1981 خلال الوباء حيث وصل إلى نسبة 9.1 في المائة في يونيو 2022. وبالمثل، فإن معدل التضخم في منطقة اليورو يسير أيضًا في مسار هبوطي منذ أن بلغ ذروته عند 10.6 في المائة في أكتوبر 2022. وشهد معدل التضخم في منطقة اليورو نمواً بنسبة 2.5 في المائة على أساس سنوي خلال شهر يونيو 2024. دفع الاتجاه الهبوطي لمعدل التضخم في منطقة اليورو البنك المركزي الأوروبي إلى خفض أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ عام 2019. حيث خفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة على الودائع الرئيسية، والذي بلغ مستوى قياسيًا عند 4.0 في المائة، بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى نسبة 3.75 في المائة. ومع ذلك، أشار البنك المركزي الأوروبي إلى أن معركته ضد التضخم لم تنته بعد مع توقعات بأن يظل التضخم في منطقة اليورو أعلى من هدفه البالغ 2 في المائة خلال العام 2024. وعلى النقيض من البنك المركزي الأوروبي، أبقى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة دون تغيير وإن كان يعطي إشارة قوية لخفض أسعار الفائدة خلال سبتمبر 2024. من ناحية أخرى، حذر صندوق النقد الدولي من أن التضخم في الاقتصادات الكبرى يتراجع بشكل أبطأ مما كان متوقعا، مما يزيد من تعقيد السياسة النقدية.***

***هذا ودعم الاتجاه الهبوطي العام للتضخم من خلال الإصدار الأخير لأرقام التضخم في الولايات المتحدة والتي أظهرت انخفاضًا أفضل من المتوقع خلال يونيو 2024 حيث سجل مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة نموًا بنسبة 3.0 في المائة خلال يونيو 2024 مقابل 3.3 في المائة خلال مايو 2024. وكان الإجماع يتوقع أن يصل معدل التضخم على أساس سنوي إلى 3.1 في المائة. ومع انخفاض التضخم، من المتوقع الآن أن ينفذ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أول خفض لسعر الفائدة منذ أكثر من أربع سنوات بمقدار 25 نقطة أساس خلال اجتماعه في سبتمبر 2024. فقد ذكر رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي جيروم باول مؤخرًا إن التضخم يتجه نحو هدف البنك المركزي عند نسبة 2.0 في المائة بناءً على البيانات الاقتصادية للربع الثاني.***

***في أوروبا، نفذ البنك المركزي الأوروبي أول خفض لسعر الفائدة منذ العام 2019 خلال يونيو 2024 لتصل إلى نسبة 3.75 في المائة من نسبة 4.0 في المائة. يعكس خفض سعر الفائدة تحسنًا في التضخم الذي انخفض إلى 2.6 في المائة خلال مايو 2024 نتيجة انخفاض تكاليف الوقود وعودة سلاسل التوريد الطبيعية. ومع ذلك، ذكر الاقتصاديون إنه يمكن رؤية مسار تضخم غير مؤكد ومستقر في أوروبا مدعومًا بأحدث بيانات الأجور والأسعار الأقوى من المتوقع. الى ذلك، انخفض معدل التضخم في منطقة اليورو إلى 2.5 في المائة خلال يونيو 2024 نتيجة التضخم الخدماتي العنيد والزيادة الهامشية في السلع الصناعية غير المتعلقة بالطاقة. وتعد الزيادة بنسبة 4.1 في المائة في تضخم الخدماتي في منطقة اليورو خلال يونيو 2024 واستمرار نمو الأجور من العوامل التي من المتوقع على نطاق واسع أن تدفع البنك المركزي الأوروبي إلى إبقاء أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعه هذا الأسبوع. وتماشيًا مع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، يتوقع الاقتصاديون أن يقوم البنك المركزي الأوروبي بتنفيذ الخفض الثاني لسعر الفائدة في سبتمبر 2024، على الرغم من أن رئيس البنك المركزي الأوروبي قد أعرب عن نهج حذر يسلط الضوء على سوق العمل القوي. وكان التأثير المباشر لخفض أسعار الفائدة في منطقة اليورو واضحًا بعد أن أعلنت البنوك في منطقة اليورو عن أول زيادة في الطلب على الائتمان الاستهلاكي وقروض الإسكان منذ العام 2022. ومن ناحية أخرى، لا يزال الوضع غير مؤكد في المملكة المتحدة بشأن موعد قيام بنك إنجلترا بإصدار قراره حيال بخفض أسعار الفائدة من أعلى مستوى في 16 عاماً البالغ 5.25 في المائة.***

**أسعار المواد الغذائية العالمية**

ظل مؤشر أسعار الغذاء (الفاو) دون تغيير عند 120.6 نقطة خلال يونيو 2024، وهو ما يتوافق مع المستوى المسجل لشهر مايو 2024 نتيجة انخفاض أسعار الحبوب التي عوضت ارتفاع أسعار الزيوت النباتية والسكر ومنتجات الألبان المرتفعة. وشهدت أسعار الصادرات العالمية لجميع الحبوب الرئيسية بشكل رئيسي انخفاضًا في يونيو 2024. ويعزى انخفاض صادرات الحبوب إلى مجموعة من القضايا المختلفة، بما في ذلك الضغط الموسمي الناجم عن استمرار الحصاد في نصف الكرة الشمالي، فضلاً عن الإنتاج الأفضل من المتوقع في بعض البلدان الرئيسية المصدرة للقمح مثل أوكرانيا وكازاخستان. علاوة على ذلك، انخفضت أسعار تصدير الذرة أيضًا خلال يونيو 2024 مما يعكس إنتاج الذرة بشكل أفضل من المتوقع في اثنين من أكبر منتجي الحبوب، الأرجنتين والبرازيل. وبالمثل، سجل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لعموم أسعار الأرز انخفاضًا متواضعًا بنسبة 0.2 في المائة على أساس شهري في يونيو 2024 ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض حجم الأنشطة التجارية.

من ناحية أخرى، سجل مؤشر الفاو لأسعار الزيوت النباتية نمواً بنسبة 3.1 في المائة على أساس شهري خلال يونيو 2024 ليصل إلى أعلى مستوى في ثلاثة عشر شهراً عند 131.8 نقطة. ويعكس النمو ارتفاع أسعار فول الصويا وزيوت عباد الشمس والنخيل خلال الشهر إلى جانب الطلب القوي من قطاع الوقود الحيوي في الأمريكتين. وبالمثل، ارتفعت أسعار الألبان العالمية خلال يونيو 2024 ويرجع ذلك أساسًا إلى النمو في عروض الأسعار الدولية للزبدة التي وصلت إلى أعلى مستوى خلال 24 شهرًا وزيادة الطلب العالمي على التسليمات على المدى القريب. سجل مؤشر الفاو لأسعار الألبان نموًا بنسبة 1.2 في المائة على أساس شهري خلال يونيو 2024. وبالمثل، شهد مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر زيادة بنسبة 1.9 في المائة على أساس شهري ليصل إلى 119.4 نقطة خلال يونيو 2024 ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض الحصاد عما كان متوقعًا في البرازيل. وظل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار اللحوم دون تغيير خلال شهر يونيو 2024، متوازنًا مع انخفاض الأسعار العالمية للحوم الدواجن مقابل ارتفاع أسعار لحوم الأغنام والخنازير والأبقار.

| مؤشر أسعار المستهلك | متوسط | فِعلي | | | التوقعات | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة المئوية على أساس سنوي | 2000–20 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | 2025 |
| البحرين | 1.6% | -0.6% | 3.6% | 0.1% | 1.4% | 1.8% |
| الكويت | NA | 3.4% | 4.0% | 3.6% | 3.2% | 2.7% |
| عمان | 2.0% | 1.7% | 2.5% | 0.9% | 1.3% | 1.5% |
| قطر | 3.2% | 2.3% | 5.0% | 3.1% | 2.6% | 2.4% |
| السعودية | 1.9% | 3.1% | 2.5% | 2.3% | 2.3% | 2.0% |
| الإمارات | 2.9% | -0.1% | 4.8% | 1.6% | 2.1% | 2.0% |
| **الدول الخليجية** | **2.2%** | **2.2%** | **3.3%** | **2.2%** | **2.2%** | **2.1%** |
| **الدول العربية** | **4.9%** | **9.0%** | **8.8%** | **11.2%** | **11.2%** | **8.6%** |

المصدر: بلومبيرج وصندوق النقد الدولي وبحوث كامكو إنفست

**الكويت**

*أظهر مؤشر أسعار المستهلك في الكويت لشهر مايو 2024 ارتفاعا على أساس سنوي بنسبة 3.2 في المائة، وفقا للبيانات الحكومية الرسمية. وكان الدافع الرئيسي وراء هذه الزيادة هو نمو مؤشر الأغذية والمشروبات بنسبة 6.1 في المائة، يليه مؤشر أسعار الملابس والأحذية الذي سجل نمواً بنسبة 5.6 في المائة على أساس سنوي. وفيما يتعلق بالأداء على أساس شهري، سجل مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت نمواً على أساس شهري بنسبة 0.15 في المائة خلال شهر مايو 2024 نتيجة الحركة المختلطة لزيادات الأسعار في بعض المجموعات الرئيسية، والتي وازنت انخفاضات الأسعار في مجموعات أخرى. وشهد التضخم في مجموعة خدمات الإسكان، وهي الأكبر من حيث الوزن، ارتفاعا على أساس سنوي بنسبة 1.4 في المائة في مايو 2024. فيما كانت أسعار مجموعة التعليم في الكويت مستقرة ولم تسجل سوى ارتفاعًا هامشيًا بنسبة 0.8 في المائة على أساس سنوي خلال شهر مايو 2024. وبالمثل، سجلت الأسعار في مؤشر النقل، الذي يبلغ وزنه القياسي 7.5 في المائة ، نمواً هامشياً آخر بنسبة 1.1 في المائة على أساس سنوي بسبب ارتفاع أسعار خدمات النقل.*

*وسجل مؤشر معدات التأثيث المنزلي، الذي يبلغ وزنه 11.4 في المائة، نموا بنسبة 3.7 في المائة على أساس سنوي في مايو 2024 مدفوعا بارتفاع أسعار الأثاث والأواني المنزلية والمنسوجات المنزلية والأواني الزجاجية وأدوات المائدة. وعلى صعيد التحركات السعرية الشهرية، سجلت أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات ارتفاعاً بنسبة 0.5 في المائة نتيجة لارتفاع أسعار اللحوم والدواجن، بالإضافة إلى السكر والمنتجات السكرية. الى ذلك، شهدت أسعار الأسماك والمأكولات البحرية ارتفاعًا خلال الشهر، بينما ظلت أسعار الخبز والحليب والحبوب ثابتة. علاوة على ذلك، ووفقاً لجمعية حماية المستهلك الكويتية، أثرت تكاليف التشغيل المتزايدة سلباً على أسعار المواد الغذائية في المطاعم والمنازل ومحلات السوبر ماركت في الكويت. وأشارت الجمعية إلى أن هناك ضغوطا تصاعدية عامة على أسعار المواد الغذائية الأساسية في الكويت نتيجة عدة عوامل بما في ذلك الاضطرابات العالمية، والصراع الروسي الأوكراني، والحرب على غزة، والعمليات العسكرية في البحر الأحمر. في حين أن التحديات المحلية التي تم تطورها حديثًا بما في ذلك النقص الحاد في مساحات التخزين إلى جانب زيادة أسعار إيجار المستودعات تعد عنصرًا آخر يفرض ضغوطًا تصاعدية على الأسعار في الكويت.*

**السعودية**

سجل متوسط مؤشر أسعار المستهلك السنوي في السعودية نمواً بنسبة 1.5 في المائة في يونيو 2024 مقارنة بيونيو 2023. ويعزى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك بشكل رئيسي إلى نمو بنسبة 8.4 في المائة في أسعار مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء وأنواع الوقود الأخرى، وزيادة بنسبة 0.9 في المائة في أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات. من ناحية أخرى، انخفضت أسعار الرقم القياسي لقطاع النقل بنسبة 2.7 في المائة خلال شهر يونيو 2024، في حين انخفضت أسعار التأثيث والمعدات المنزلية بنسبة 3.7 في المائة خلال الفترة المماثلة. فيما كان نمو أسعار الإيجارات في السعودية مرة أخرى هو المحرك الرئيسي للتضخم في يونيو 2024 مقارنة بيونيو 2023.

وفي السياق، ارتفعت إيجارات المساكن الفعلية في المملكة بنسبة 10.1 في المائة في يونيو 2024 مدفوعة بشكل رئيسي بنمو إيجارات الفلل بنسبة 7.9 في المائة. وكان للارتفاع في إيجارات المساكن والفلل تأثير كبير على معدل التضخم السنوي لشهر يونيو 2024 ويرجع ذلك أساسًا إلى الوزن الكبير للمجموعة (21 في المائة). كما سجلت أسعار قطاع الأغذية والمشروبات نموا بنسبة 1.1 في المائة خلال يونيو 2024 بسبب ارتفاع أسعار الخضروات بنسبة 6.5 في المائة. كما ارتفع مؤشر التعليم بنسبة 1.1 في المائة خلال شهر يونيو 2024 نتيجة لنمو رسوم التعليم الثانوي في المملكة بنسبة 4.1 في المائة. وعلى أساس سنوي، تراجعت الأسعار في قطاع الأثاث والمعدات المنزلية بنسبة 3.7 في المائة، في حين تراجعت الأسعار في مؤشر الملابس والأحذية بنسبة 3.6 في المائة خلال الفترة المماثلة. وفيما يتعلق بأداء التضخم على أساس شهري، سجل مؤشر أسعار المستهلك في المملكة نمواً هامشياً بنسبة 0.1 في المائة مقارنة بشهر مايو 2024. كان النمو الهامشي للتضخم الشهري مدفوعًا بارتفاع بنسبة 0.5 في المائة في مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء والغاز بسبب زيادة إيجارات وأسعار المساكن الفعلية بنسبة 0.7 في المائة.

**الإمارات**

سجل مؤشر أسعار المستهلك في دبي نمواً بنسبة 3.3 في المائة على أساس سنوي في مايو 2024 ليصل إلى 111.34 نقطة مقابل 107.25 نقطة في مايو 2023. ويعزى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في دبي إلى ارتفاع الأسعار في مجموعات فرعية محددة بما في ذلك مجموعة التأمين والخدمات المالية (+9.2 في المائة) وأكبر مجموعة من حيث الوزن، مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء والغاز (+6.6 في المائة). وفي السياق، وصل مؤشر أسعار المستهلك في دبي إلى أدنى مستوى له في ثلاثة أشهر خلال يونيو 2024. ومن حيث الأداء على أساس شهري، سجل مؤشر أسعار المستهلك في دبي انخفاضًا هامشيًا بنسبة 0.2 في المائة في مايو 2024 ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض الأسعار على أساس شهري للمجموعات الكبيرة من حيث الوزن بنسبة 0.2 في المائة على أساس شهري في مجموعة الأغذية والمشروبات وكذلك مجموعة الترفيه والرياضة والثقافة التي سجلت انكماشًا بنسبة 7.4 في المائة على أساس شهري. من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بالتوقعات، قام البنك المركزي الإماراتي بتعديل توقعاته للتضخم لعام 2024 في الإمارات إلى نسبة 2.3 في المائة بانخفاض عن التوقعات السابقة البالغة 2.5 في المائة. علاوة على ذلك، توقع البنك المركزي نموًا سنويًا للتضخم بنسبة 2.5 في المائة لعام 2025، مشيرًا إلى الزيادات المتوقعة في الأسعار للمكونات الرئيسية لمؤشر أسعار المستهلكين مثل مجموعة النقل ويرجع ذلك أساسًا إلى الزيادات المتوقعة في أسعار الطاقة.

**قطر**

ارتفع معدل التضخم في قطر بنسبة 0.9 في المائة على أساس سنوي خلال مايو 2024، بعد تسجيل أدنى متوسط زيادة شهرية له منذ أكثر من ثلاث سنوات في أبريل 2024. جاء نمو معدل التضخم المعتدل في قطر بعد أن تم تعويض النمو في خمسة من أصل أحد عشر مؤشرًا فرعيًا لمؤشر أسعار المستهلك جزئيًا من خلال الانخفاض أو عدم التغيير في المؤشرات الفرعية الستة المتبقية، بما في ذلك المجموعة الفرعية الكبيرة كالإسكان والمياه والكهرباء والغاز ( -3.4 في المائة) ومجموعة التأثيث والتجهيزات المنزلية (-1.8 في المائة) خلال الشهر. هذا ووصل المؤشر العام لأسعار المستهلك في البلاد إلى 107.6 نقطة في مايو 2024 وشهد زيادة هامشية بنسبة +0.4 في المائة على أساس شهري مقارنة بأرقام

أبريل 2024. وكان النمو الهامشي على أساس شهري في نمو التضخم خلال الشهر مدفوعًا باستقرار الأسعار في العديد من القطاعات مثل التعليم (+0.0 في المائة) والنقل (+0.1 في المائة)، إلى جانب تباطؤ وتيرة الانكماش في المجموعة الفرعية للإسكان والمياه والكهرباء والغاز (-0.9 في المائة).

**البحرين**

سجل معدل التضخم في البحرين ارتفاعًا بنسبة 2.5 في المائة على أساس سنوي خلال شهر مايو 2024، حيث أغلق المؤشر العام لأسعار المستهلك الشهر عند 101.5 نقطة. ومن حيث التغير على أساس شهري، ظل معدل التضخم في البحرين دون تغيير خلال الشهر. وترجع الزيادة في معدل التضخم على أساس سنوي بشكل رئيسي إلى نمو ثمانية من أصل اثني عشر مؤشرا فرعيا في مؤشر أسعار المستهلك العام. وكانت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية في البحرين (+8.7 في المائة) جنبًا إلى جنب مع مجموعة المطاعم الفرعية (+9.0 في المائة) هي المحرك الرئيسي لنمو التضخم على أساس سنوي خلال الشهر. من ناحية أخرى، فإن الانخفاض على أساس سنوي في المجموعات الفرعية الرئيسية بما في ذلك الإسكان والمياه والكهرباء (-3.4 في المائة) والصحة (-2.2 في المائة) قد مارس ضغوطاً هبوطية كبيرة على نمو معدل التضخم الإجمالي في المملكة خلال الشهر. من حيث الأداء على أساس شهري، شهدت المجموعة الفرعية للأغذية والمشروبات غير الكحولية نموًا هامشيًا بنسبة 0.2 في المائة على أساس شهري خلال شهر مايو 2024 بينما سجلت المجموعة الفرعية للمطاعم نموًا شهريًا أكبر قليلاً بنسبة 0.5 في المائة.

**عمان**

شهد معدل التضخم في عمان نموًا بنسبة 0.9 في المائة على أساس سنوي خلال شهر مايو 2024، حيث أغلق المؤشر العام لمؤشر أسعار المستهلك الشهر عند 105.7 نقطة بعد أن سجلت ثلاث مجموعات فرعية من أصل اثنتي عشرة في مؤشر أسعار المستهلك انخفاضات على أساس سنوي. وكشفت بيانات التضخم عن ارتفاع أسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 3.3 في المائة، وارتفاع أسعار مجموعة الصحة بنسبة 2.4 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، شهدت مجموعة الترفيه والثقافة ارتفاعًا بنسبة 0.6 في المائة، بينما ارتفعت أسعار مجموعة التبغ بنسبة 0.6 في المائة، وسجلت أسعار مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى نموًا بنسبة 0.5 في المائة خلال شهر مايو 2024. علاوة على ذلك، شهدت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية نمواً بنسبة 3.8 في المائة على أساس سنوي، مدفوعاً بشكل رئيسي بارتفاع أسعار الخضروات بنسبة 12.3 في المائة إلى جانب ارتفاع أسعار الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة 7.9 في المائة، فضلاً عن نمو أسعار الحليب والجبن والبيض بنسبة 4.6 في المائة. علاوة على ذلك، شهدت أسعار المطاعم والفنادق زيادة بنسبة 0.3 في المائة، في حين ارتفعت مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 0.1 في المائة خلال الشهر. هذا وأكدت السلطنة أنها حافظت على معدل التضخم ضمن الحدود المستهدفة التي حددتها الخطة الخمسية العاشرة، بما يتماشى مع أهدافها الاقتصادية والمالية. ونجحت السلطنة في تنفيذ تدابير للسيطرة على التضخم بما في ذلك مبادرات استقرار أسعار الوقود ودعم المواد الغذائية الأساسية. ووفقاً للبنك الدولي، من المتوقع أن يقترب معدل التضخم في السلطنة من 2 في المائة على المدى المتوسط.

## المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

***إنّ "كامكو إنفست"*** *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

*الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.*

*قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.*

*ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.*

*لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.*

*تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.*

***تحذيرات من المخاطر***

*تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).*

*لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.*

***تضارب المصالح***

*تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.*

***اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة***

*لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.*

**شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)**
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com